

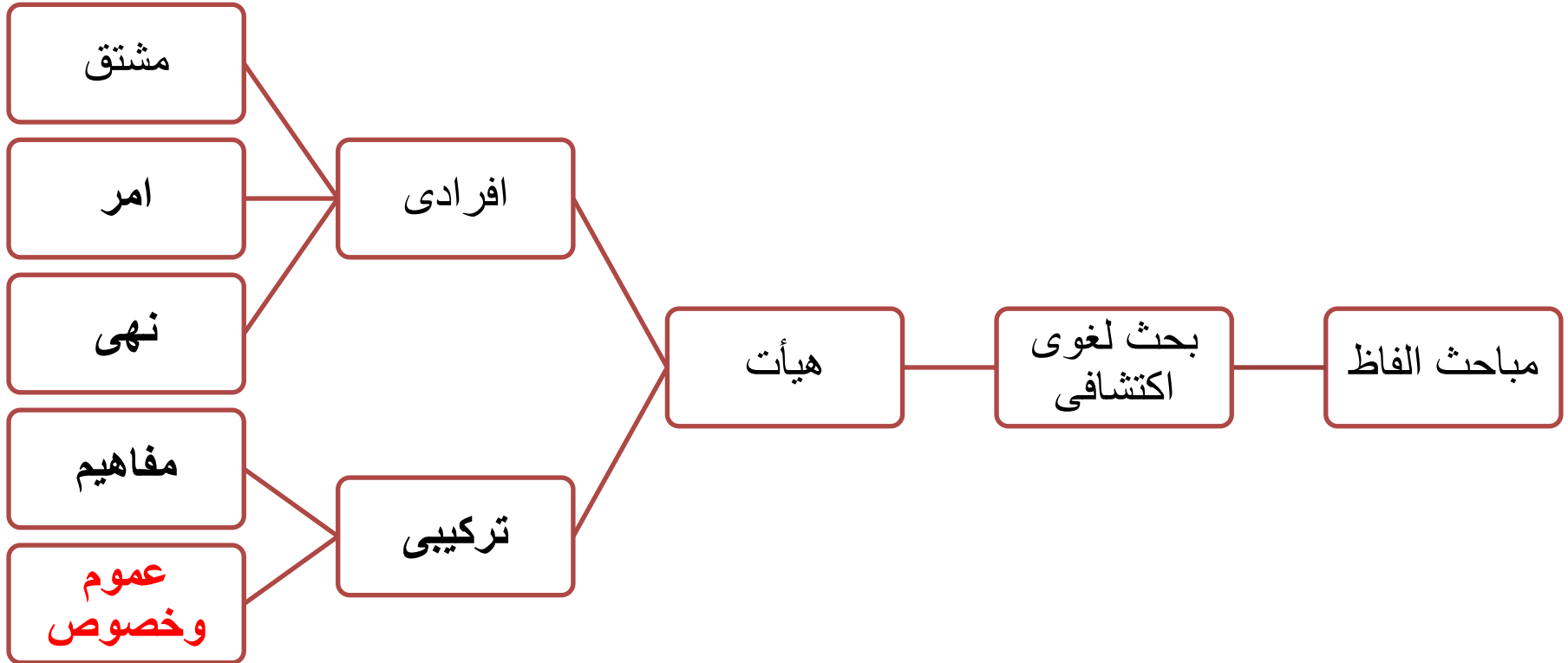
علم أصول الفقه

١٩

عموم وخصوص ٢٩-١-٩٦

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

عموم و خصوص



عموم وخصوص

- أدوات العموم
- تعريف العموم وأقسامه:
- العموم: هو الاستيعاب المدلول عليه باللفظ.
- وباشتراط أن يكون مدلولاً عليه باللفظ يخرج المطلق الشمولي، فإن الشمولية فيه ليست مدلولاً للكلام؛ لأنها من شؤون عالم المجعول، والكلام إنما ينظر إلى عالم الجعل، خلافاً للعام فإن تكثر الأفراد فيه ملحوظ في نفس مدلول الكلام وفي عالم الجعل.

عموم وخصوص

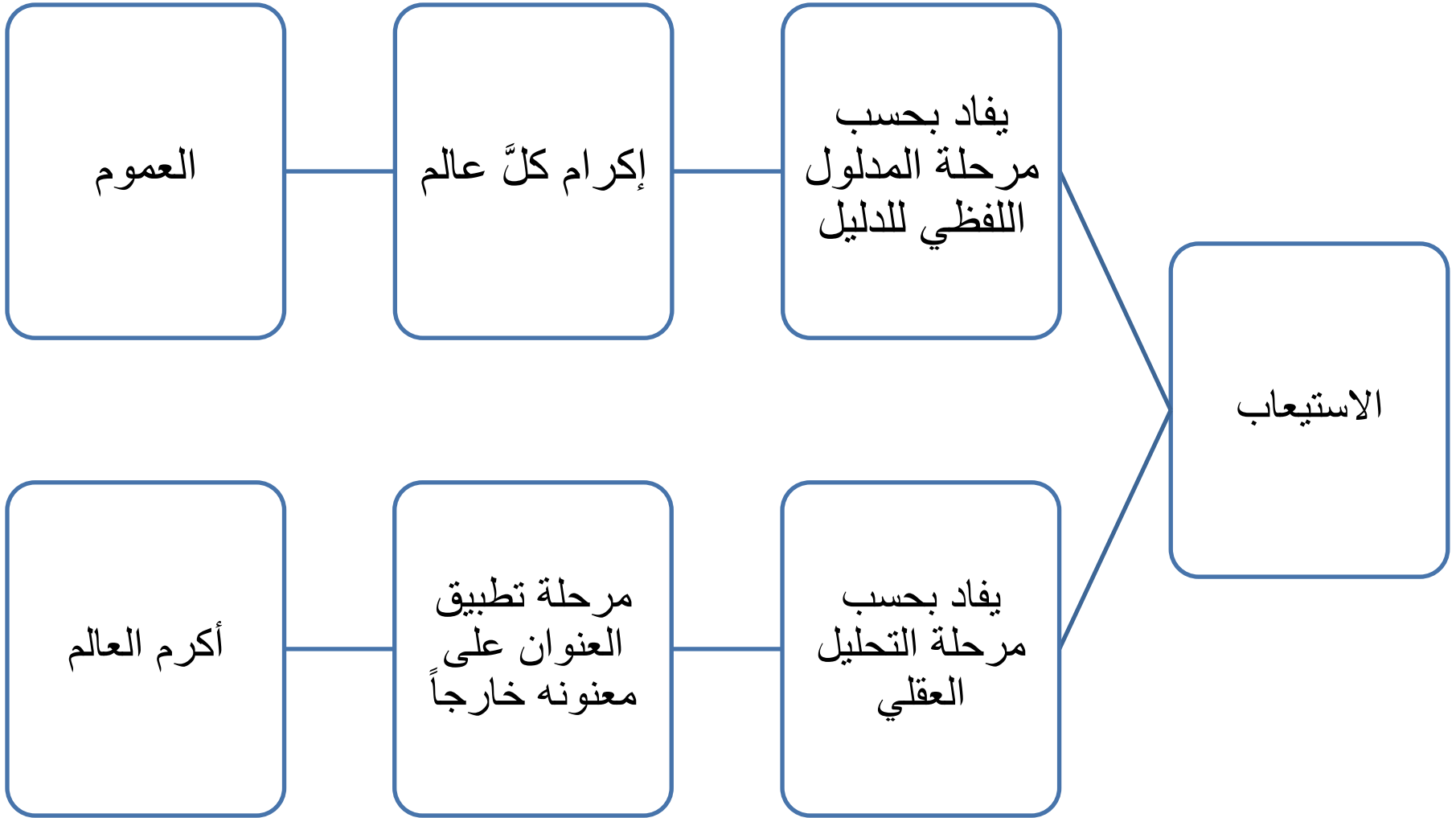
- «العام و الخاص»
- و يقع البحث عنهما في فصول:
- «الفصل الأول - في العام»
- و يبحث فيه عن جهتين:
- إحداهما في معنى العموم و أقسامه
- و الأخرى في أدواته

عموم وخصوص

- الجهة الأولى
- : عرف العموم في الكفاية « ١ » بأنه عبارة عن استيعاب المفهوم لما ينطبق عليه من الافراد،

(١) - كفاية الأصول، ج ١، ص ٣٣١

عموم وخصوص



عموم وخصوص

- و تحقيق حال هذا التعريف يتضح من خلال نقاط:
- النقطة الأولى:
- ان الاستيعاب
- تارة يفاد بحسب مرحلة المدلول اللفظي للدليل كما في (إكرام كل عالم) بناءً على وضع كلمة (كل) لغة للاستيعاب،

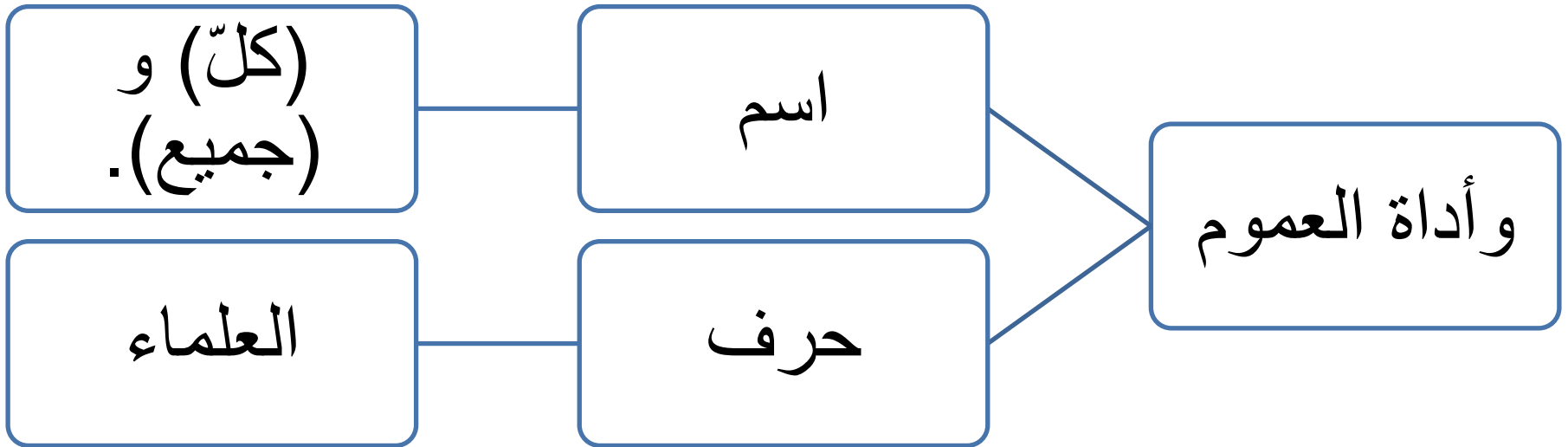
عموم وخصوص

- و أخرى يفاد بحسب مرحلة التحليل العقلي و تقصد بها ... مرحلة تطبيق العنوان على معنونه خارجاً كما في قولنا (أكرم العالم) حيث انّ اللفظ لا يدلّ وضعاً و لغة على أكثر من جعل الحكم على طبعي العالم بحسب مرحلة الجعل إلاّ انه بلحاظ الخارج و مرحلة المجعول يطبق الحكم على كل مورد يتحقق فيه العالم خارجاً،
- و العموم هو النوع الأول من الاستيعاب لا الثاني.

عموم وخصوص

- النقطة الثانية:
- انَّ الاستيعاب المدلول للفظ وضِعاً
- تارة: يكون مفاداً بنحو المعنى الاسمي كما في مثل (كلّ و جميع و كافة و عموم) و نحوها من الألفاظ الموضوعية لغة لنفس معنى الاستيعاب و الشمول و العموم بشهادة المعاملة معها معاملة الاسم كجعلها مبتدأ مثلاً في الجملة
- و أخرى: يكون مفاداً بنحو المعنى الحرفي كما في هيئة الجمع المحلّي باللام بناءً على دلالتها على العموم فانها كغيرها من الهيئات و الأدوات وضعت لمعانٍ غير مستقلة.

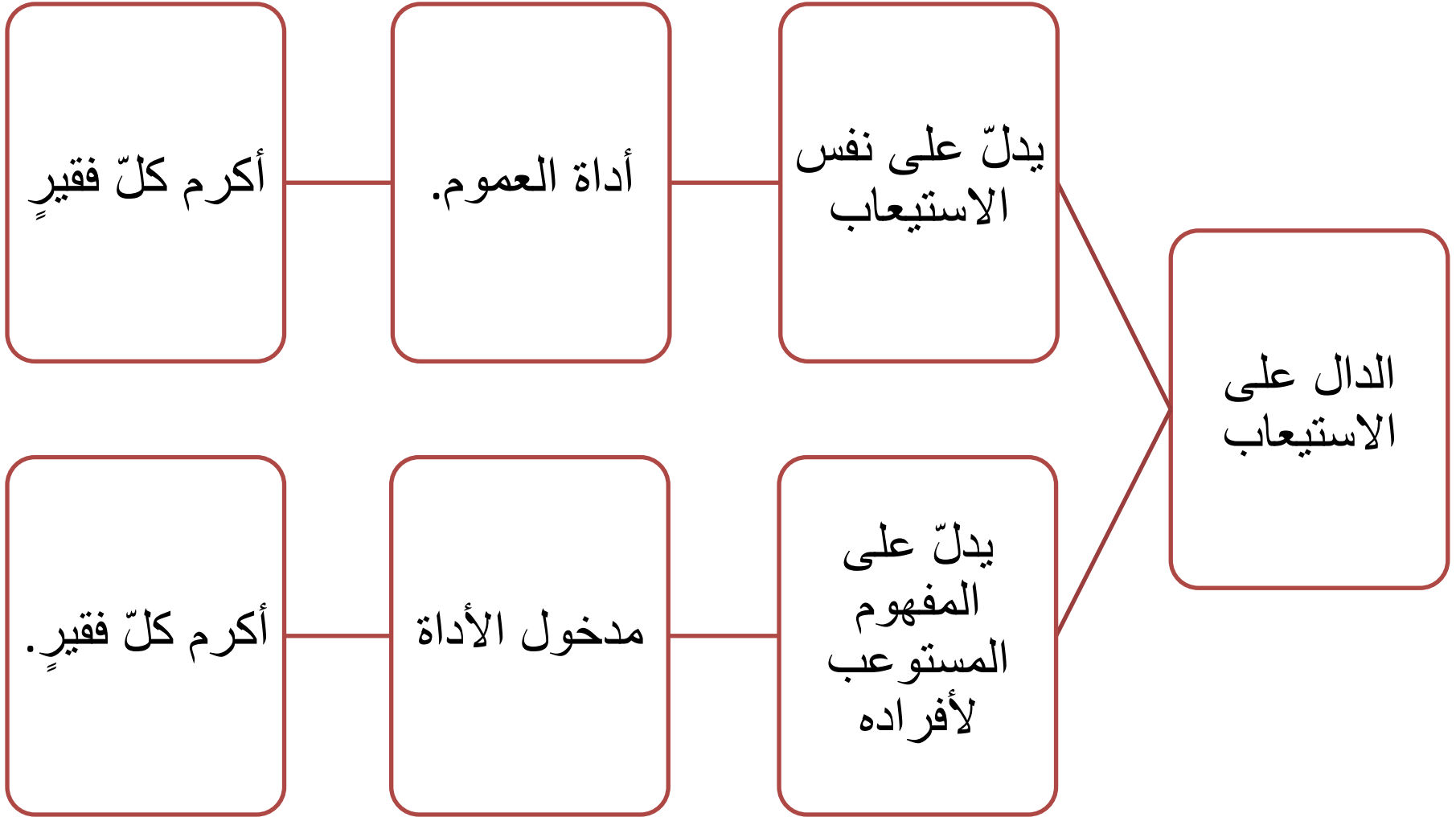
عموم وخصوص



عموم وخصوص

- وأداة العموم الدالة على الاستيعاب:
- تارة تكون اسماً وتدلّ على الاستيعاب بما هو مفهوم اسمي، كما في (كلّ) و (جميع).
- واخرى تكون حرفاً وتدلّ عليه بما هو نسبة استيعابية، كما في لام الجمع في قولنا: (العلماء)، بناءً على أنّ الجمع المعروف باللام يدلّ على العموم، فإنّ أداة العموم فيه هي اللام، واللام حرف، فاذا دلت على الاستيعاب فهي إنّما تدلّ عليه بما هو نسبة.
- وسيأتي «١» تصوير ذلك إن شاء الله تعالى.

عموم وخصوص



عموم وخصوص

- ودلالة الكلام على الاستيعاب تفترض عادةً دالّين:
- أحدهما: يدلّ على نفس الاستيعاب، ويسمّى بأداة العموم.
- والآخر: يدلّ على المفهوم المستوعب لأفراده، ويسمّى بمدخول الأداة.
- ففي قولنا: (أكرم كلّ فقير) الدالّ على الاستيعاب كلمة (كلّ)، والدالّ على المفهوم المستوعب لأفراده كلمة (فقير)

عموم وخصوص

- و التعريف المتقدم يحتمل فيه أحد وجهين:
- الأول: أن يكون المقصود من استيعاب المفهوم لافراده أن يلحظ المفهوم الواحد مرآة لتمام افراده كأن يلحظ مفهوم العالم فانياً في تمام افراده بنحو الشمولية أو البدلية فالعام هو الذي يدل وضعا على ان المفهوم قد لوحظ بهذا النحو.

عموم وخصوص

- وهذا الوجه غير معقول لنكته أوضحناها في بحث الوضع و حاصلها: انَّ العنوان - أيَّ عنوان كان - لا يمكن أن يكون فانياً إلا في الحيثية المشتركة التي يكون حاكياً عنها و التي لا تزيد على ذات الطبيعة شيئاً، و أمّا الكثرة و التعدد و الافراد فلا يعقل أن ترى بمفهوم الطبيعة،

عموم وخصوص

- و من هنا قلنا باستحالة الوضع العام و الموضوع له الخاصّ من دون استعمال مفهوم زائد على الطبيعة التي يراد وضع اللفظ بإزاء افرادها،
- و لذلك قلنا في النقطة السابقة أنّ ما يدل على ذات الطبيعة كاسم الجنس ليس بعام لأنه لا يدل إلاّ على ذات الطبيعة و إنّ كانت الطبيعة بحسب نفس الأمر و مرحلة التطبيق منطبقة على افرادها.

عموم وخصوص

- نعم من جملة الطبائع نفس طبيعة التعدد و التكثر و الجمع و هى و إن كان حالها حال سائر المفاهيم الأخرى التى لها افراد متعددة من حيث انه لا يمكن أن يرى بها كثرات متعددة بل يرى بها نفس طبيعة الكثرة إلا أنها بإضافتها إلى مفهوم آخر تفصيلى كمفهوم العالم مثلا ترينا افراد ذلك المفهوم، فانه بالإضافة إليها يستفاد كثرة ذلك المفهوم التفصيلى و افرادها فلا يصح أن يقال ان مفهوما استوعب افراد نفسه و انما الصحيح أن يقال فى موارد العموم الاسمى ان مفهوما استوعب افراد مفهوم آخر، نعم لو لوحظ المفهوم ان كمفهوم واحد مسامحة تطابق مع ما فى التعريف المذكور [١].

عموم وخصوص

- [١]- قد يقال هذا المقدار لا يكفي لإثبات الاستيعاب لأن مفهوم الافراد و التكثر لو أُضيف إلى مفهوم آخر لا يعطينا الاستيعاب لتمام افراد ذلك المفهوم بل لا بد من استعمال كل أو عموم أو جميع أو كافة أو نحوها حتى نستفيد العموم، و هذه الأدوات على قسمين منها ما لا يدخل إلا على الجمع حقيقة أو حكما كاسم الجمع (قوم و ناس)، و هذا من قبيل عموم و كافة و جميع فانها لا تدخل على المفرد فلا تقول كافة إنسان أو عموم عالم بل كافة الناس و عموم العلماء و هذا القسم بناء على المنهجة المذكورة يجب إلحاقها بالجمع المحلي باللام من الدلالة على النسبة الاستيعابية بين الطبيعة المفاد عليها بمادة الجمع و بين الافراد و الجمع المفاد بهيئة الجمع. و القسم الثاني (كل) الذي يدخل على المفرد و الجمع معا إلا ان هذا أيضا من الواضح عدم أخذ مفهوم التكثر و الافراد فيه بنحو المعنى الاسمي بشهادة صحة إضافته إلى الفرد فيقال كل فرد من الإنسان دون أن يلزم تناقض من ذلك أصيلا بل (كل إنسان) أيضا يدل على وحدة مدخول كل لمكان التنوين و لعله لذلك نجد عدم دخول كل على الجنس بل يدخل أما على المفرد المنون أو على الجمع، و الحاصل ان مفهوم التكثر و الافراد الاسمي غير ماخوذ لا في القسم الأول بشهادة احتياجه إلى مدخول يكون جمعا أو ما بحكمه و لا يكفي ان يكون مدخوله نفس الطبيعة و لا في القسم الثاني بشهادة صحة إضافته إلى مفهوم مناقض مع مفهوم التكثر و الافراد. كما و إن دعوى أخذ مفهوم الاستيعاب فقط في مدلول العموم الاسمي بعيد أيضا و إلا كان ينبغي إمكان تحصيل نفس المعنى بقولنا استيعاب العلماء، أضف إلى ذلك ان كل عالم على هذا الأساس لا يكون فيه ما يدل على الافراد مع انه يفيد استيعابها بلا إشكال.

عموم وخصوص

هذا ولعل الأوفق أن يقال: بأن أدوات العموم الاسمية على قسمين:

- ١- ما يكون اسماً للمقدار و هو التمام في مقابل البعض من قبيل جميع و عموم و كافة و نحو ذلك فانها كأسماء المقادير يكون بمعنى التمام و لذلك تكون بحاجة إلى مضاف إليه يعين المتقدر بذلك المقدار دائماً و يشترط أن يكون الملحوظ فيه المتكثر أما بلحاظ الافراد أو الاجزاء و لهذا يشترط ان يكون جمعاً أو بحكمه.
- ٢- ما يكون كاسم الإشارة يشار به إلى واقع المصداق الخارجى للمدخول تارة على سبيل البدل كما فى (أى) و أخرى فى عرض واحد كما فى (كل) على أحد معنييه فان له إطلاقاً آخر يكون فيه من القسم السابق و ذلك عند ما يضاف إلى الجمع أو إلى الاجزاء كما فى قولك (أكلت كل السمكة) و لهذا لم يكن يدخل هذا القسم على اسم الجنس و لا الجمع بل على المفرد المنكر فان الإشارة لا تكون للجنس الدال على الطبيعة بما هى هى، أو للجمع الذى له مراتب متعددة بلا تعيين. و مما يؤيد ما نقول ملاحظة ان مرادف القسم الأول فى الفارسية كلمة (همه) و مرادف القسم الثانى كلمة (هر)، فيقال (همه مردم و هر مردى).
- و الجواب: الصحيح و الذى هو المقصود مما ذكر فى المتن انه لا بد من مفهوم آخر يدل على شمول افراد المفهوم الأول و هذا المفهوم فى مثل جميع و كافة و عموم هو التمام المقابل للبعض و لكن باعتبار ان التمامية لا تتعلل بلحاظ الطبيعة بما هى هى فلا بد من إضافتها إليها أما بلحاظ اجزائها أو بلحاظ افرادها و لذلك كان بحاجة إلى ما يدل على ذلك من هيئة الجمع أو إطلاق الطبيعة بلحاظ اجزاء نفسها.

عموم وخصوص

- و أمّا (كلّ) فهي موضوعة للاستيعاب و مدخول هذا الاستيعاب إن كان معرفاً سواء كان مفرداً أو جمعاً فسوف يستفاد استيعاب تمام اجزاء المدخول من إطلاقه لاجزاء نفسه، و إن كان مفرداً منكرًا فالتنكير يدل على الإشارة إلى فرد ما على سبيل البدل بين الأفراد و كل يدل حينئذ على استيعاب تمام هذه الإشارات البدلية و من هنا تستفاد الإشارة إلى تمام الافراد فلو كانت موضوعة للإشارة كيف تدخل على اسم الإشارة كما في مثل (كل هذه الكتب)؟
- إن قلت: لو كانت كلمة (كل) موضوعة بإزاء مفهوم الاستيعاب الإسمي لأمكن تبديلها به مع وضوح عدم اقتناص نفس المعنى بذلك فلا يصح أن نقول استيعاب رجل بدلاً عن كل رجل؟
- قلنا: إن مفهوم الاستيعاب مفهوم كلي على حد أسماء الأجناس الأخرى بينما الملحوظ في (كل) واقع الاستيعاب الذي هو من أطوار الوجود المشار إليه لا من أطوار الطبائع و لذلك لا يدخل على المضاف إليه الا بلحاظ وجوده الواقعي الأفرادي أو الأجزائي.

عموم وخصوص

- الثاني: أن يكون المقصود من استيعاب المفهوم لافراد نفسه افتراض نسبة استيعابية في مرحلة المدلول اللفظي قائمة بين المفهوم و افراده،

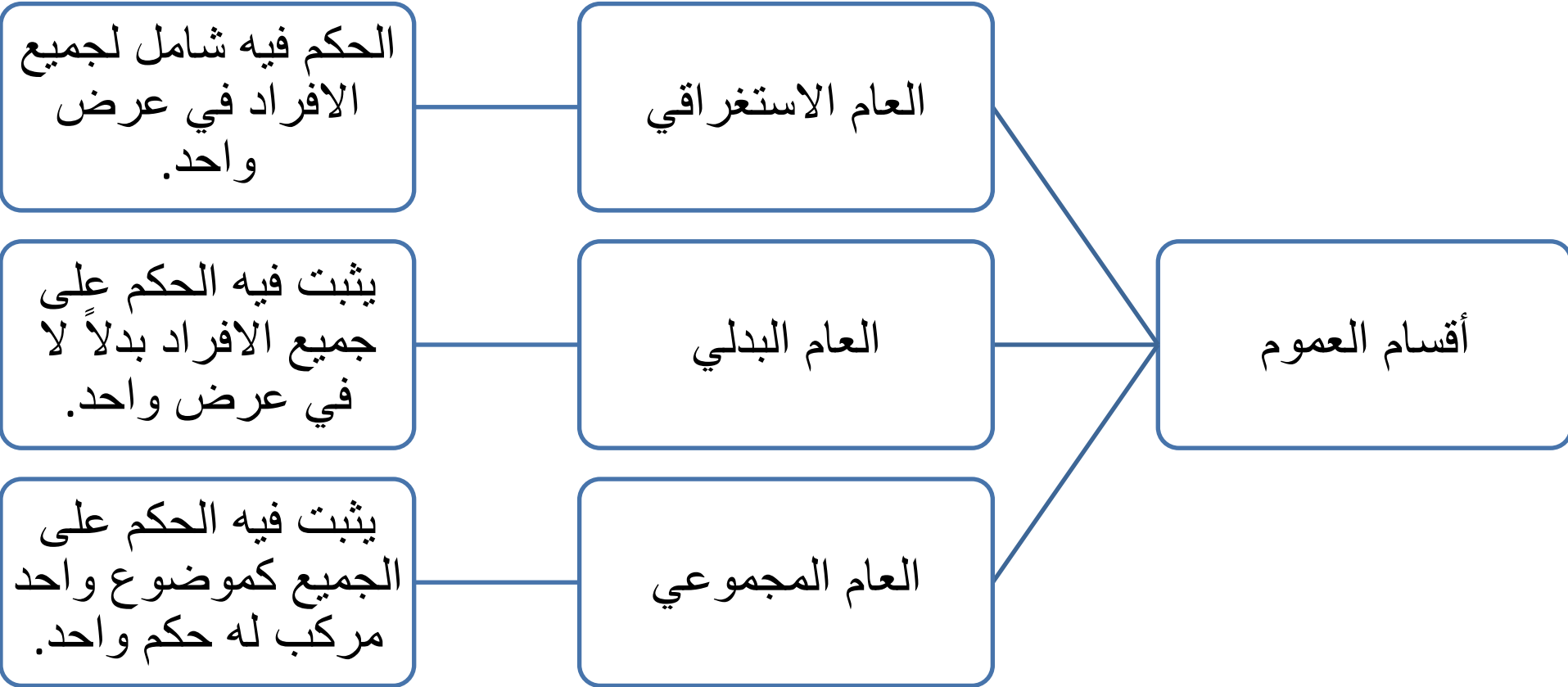
عموم وخصوص

- و هذا الوجه يستدعى أطرافاً ثلاثة في مرحلة اللفظ طرفاً يدل على المفهوم و آخر على الأفراد و ثالث على النسبة الاستيعابية بينهما كما هو الحال في كل معنى اسمي
- و هذا هو الذي سوف يأتي توضيحه في الجمع المحلّي باللام بناءً على افادته العموم،
- و لذلك يختص هذا التفسير بالعموم بنحو المعنى الحرفي لا الاسمى فانه لا يوجد فيه أكثر من دالين و الاستيعاب ملحوظ فيه بنحو المعنى الاسمى في الاسم المتمثل في كل أو جميع أو كافة.

عموم وخصوص

- فالصحيح أن يقال في تعريف العموم:
- انه عبارة عن استيعاب مفهوم وضعا لافراد مفهوم آخر سواء كان الاستيعاب ذاتيا في المفهوم المستوعب أو بدال ثالث.

أقسام العموم



أقسام العموم

- النقطة الثالثة - في أقسام العموم، و قد قسم إلى ثلاثة أقسام:
- العام الاستغراقي - و هو الذي يكون الحكم فيه شاملاً لجميع الافراد في عرض واحد.
- و العام البدلي - و هو الذي يثبت فيه الحكم على جميع الافراد بدلاً لا في عرض واحد.
- و العام المجموعي - و هو الذي يثبت فيه الحكم على الجميع كموضوع واحد مركب له حكم واحد.

أقسام العموم

- و هناك عدة نظريات في تفسير هذه الأقسام من حيث كونها أقسام
لكيفية العموم ثبوتاً أو لا - مع قطع النظر عن مرحلة ما وضع للدلالة
على كل قسم لغة - و هي على ما يلي:

أقسام العموم

- ١- نظرية صاحب الكفاية (قده) الذي ادّعى فيها وحدة معنى العموم في الأقسام الثلاثة وهو الاستيعاب و الشمول و أمّا خصوصية الاستغراقية أو البدلية أو المجموعية فهي خارجة عن العموم بما هو عموم و تابعة لكيفية تعلق الحكم بموضوعه من كونه في عرض واحد أو على سبيل البدل أو كونه حكماً واحداً لا أكثر «١».
- (١) - كفاية الأصول، ج ١، ص ٣٣٢

أقسام العام

- ثم الظاهر أن ما ذكر له من الأقسام من الاستغراقى و المجموعى و البدلى إنما هو باختلاف كيفية تعلق الأحكام به و إلا **فالعموم فى الجميع بمعنى واحد و هو شمول المفهوم لجميع ما يصلح أن ينطبق عليه** غاية الأمر أن تعلق الحكم به تارة بنحو يكون كل فرد موضوعا على حدة للحكم و أخرى بنحو يكون الجميع موضوعا واحدا بحيث لو أخل بإكرام واحد فى أكرم كل فقيه مثلا لما امتثل أصلا بخلاف الصورة الأولى فإنه أطاع و عصى و ثالثة بنحو يكون كل واحد موضوعا على البدل بحيث لو أكرم واحدا منهم لقد أطاع و امتثل كما يظهر لمن أمعن النظر و تأمل.

أقسام العام

- و قد انقدح أن مثل شمول عشرة و غيرها لآحادها المندرجة تحتها ليس من العموم لعدم صلاحيتها بمفهومها للانطباق على كل واحد منها فافهم .

أقسام العموم

- و هذه النظرية مما لا يمكن المساعدة عليها لوضوح ثبوت الفرق بين العموم الاستغراقي في مثل (كل عالم) و العموم البدلي في مثل (أى عالم) بقطع النظر عن تعلق الحكم بل بلحاظ مرحلة المدلول التصورى و الأفرادى للجملة،
- و اما الفرق بين العموم الاستغراقي و المجموعى فسوف يتضح من خلال مناقشة النظرية الثانية التى تشترك مع هذه النظرية فى هذا الجزء.

أقسام العموم

- ٢- نظرية المحقق العراقي (قده)، و قد حاول أن يفرق فيها بين العموم البدلي و الاستغراقي بأنَّ الفارق بينهما ثابت بقطع النظر عن الحكم و تعلقه و لكنه خارج عن مدلول أداة العموم و راجع إلى كيفية ملاحظة مدخول الأداة، حيث انه إذا كان المدخول الجنس دلت أداة العموم على الاستغرافية و امّا إذا كان المدخول النكرة فحيث انَّ التنكير ناشئ من أخذ قيد الوحدة فيه فلا محالة يكون العموم بدليا لا شموليا و إلا كان خلف أخذ الوحدة.

أقسام العموم

- و هكذا جعل الاستغراقية و البدلية خارجتين عن العموم بما هو عموم و راجعتين إلى شئون مدخول العام.
- نعم المجموعية من شئون كيفية تعلق الحكم عنده كما ذكره أستاذه الخراسانيّ (قده) «١».

- (١) - مقالات الأصول، ج ١، ص ١٤٦

أقسام العموم

- ثمّ أنّهم قسّموا العموم إلى استغراقي و مجموعي و بدلي. و الظاهر أنّ جهة الاستيعاب لمصاديق المدخول محفوظة.

أقسام العموم

- **و إنما الامتياز بين البدليّ و غيره بلحاظ خصوصيّة مدخوله** من كونه [نكرة] أو جنسا، فإنّ في النكرة اعتبرت جهة البدليّة دون الجنس، إذ صدقه على مصاديقه ليس إلّا عرضيا في قبال النكرة [غير] الصادقة على مصاديقه إلّا بنحو التبادل، و حينئذ فالاستيعاب [الوارد] على النكرة لا يفيد إلّا الاستيعاب للمصاديق بنحو التبادل، بخلاف الاستيعاب الوارد على الجنس فإنّه لا يكون إلّا استيعابا عرضيا، فامتياز العموم الاستغراقي مثلا [عن] البدليّ ليس إلّا من جهة خصوصية في المدخول لا من جهة [خصوصية] في العموم.